



جامعة الدول العربية  
LEAGUE OF ARAB STATES

UN ECONOMIC COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA  
8 APR 1985  
LIBRARY

UNITED NATIONS



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا  
ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

التوزيع : محمد ود  
E/ECWA/POP/CONF.5/4  
١٢ آذار / مارس ١٩٨٤  
الاصل : بالانكليزية

الموتمر الإقليمي للسكان في الوطن العربي  
٢٠ - ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٤  
عمان - الأردن

النمو السكاني والفارق الاجتماعية - الاقتصاديات  
\* في العالم العربي  
إعداد  
نادية رسبيس فرج

\* إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي رأى الشخصي للأكاديب ولا تمثل بالضرورة  
رأى الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية .

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 7

Directory Name:

84 - 9784

CD7\POP\CONF5\_4

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

حققت بلدان العالم الثالث نموا اقتصاديا خلال الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد وصل متوسط المعدل السنوي الاجمالي للنمو بالنسبة للعالم الثالث ككل ٤% خلال الفترة ١٩٥٠ / ١٩٧٠ و ٣% خلال الفترة من ١٩٧٠ / ١٩٨٠ ، على حين انه لم يتعد ٢% و ٣% على التوالي في دول السوق الصناعي المتقدمة (World Bank 1982 , P. 23 ) . وكان من المتوقع ان يوعد النمو الاقتصادي الى انخفاض ملحوظ في كل من معدلات الخصوبة والوفيات . ولكن على حين انخفضت معدلات الوفيات بصورة سريعة فان معدلات الخصوبة ظلت في معظم البلدان النامية مرتفعة نسبيا . وتعتبر معدلات الخصوبة المرتفعة مسؤولة عن معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ، التي تعتبر بدورها العقبة كأداة في سبيل زيادة التنمية الاقتصادية .

وقد دفعت مقاومة معدلات الخصوبة المرتفعة لزيادة التنمية بعض المحللين الى ان يدرسو بالتفصيل الاسباب التي تديم انماط الزيادة السكانية المرتفعة . وتوارد البحث التجريبية الا خيرة ان مزايا النمو الاقتصادي لم تصل الى غالبية السكان في العالم الثالث . والواقع ان الفوارق في الدخل تزدادت من خلال استراتيجيات التنمية المأخوذ بها (Adelman & Merris, 1973) وتبعد بذلك ، فان الشرائح الفقيرة من المجتمع ، وهي المسئولة عن الخصوبة المرتفعة ، لم تمسها التنمية . ولجعل النمو الاقتصادي يوثر على الانماط السكانية ، وبخاصة الخصوبة ، ينبغي توجيه المزايا الاقتصادية في الاساس الى تحسين الظروف المعيشية لاشد اقسام السكان فقرا .

وبين البحث التجريبية ، القائمة على مقارنة البيانات من بلد آخر والقائمة على السلسل الزمنية ، وجود علاقة اكيدة بين مستويات الخصوبة وتوزيع الدخل . فكلما ازدادت عدالة توزيع الدخل كلما انخفض معدل الخصوبة (Rich, 1973; Kocher, 1974; Roberto, 1974 & 1979) . بيد اننا نلاحظ ان معدلات الخصوبة تختلف اختلافا شاسعا فيما بين بلدان العالم الثالث التي لديها انماط مماثلة للتوزيع الدخل (انظر الجدول رقم ٣) ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي :

١ - ان توزيع الدخل هو احد المقاييس التي تدل على انتشار الرفاهية الاقتصادية بين مختلف الطبقات الاجتماعية . فالعديد من بلدان العالم الثالث تقدم خدمات اساسية مثل التعليم ، وبعض انواع الرعاية الصحية ودعم المواد الغذائية . وهذه الزيادات الحقيقة من الرفاهية لا تنعكس من مقاييس توزيع الدخل .

٢ - ان اي زيادة في الدخل لا تعني بالضرورة زيادة التنمية • ونحن نقصد بالتنمية هنا اي زيادة في الطاقة الانتاجية تتحقق من خلال عملية تغيرات هيكلية اجتماعية\_اقتصادية • ولكن تحدث التنمية ينبغي اشراك غالبية السكان في البنية الانتاجية الحديثة • وهذا يتطلب اعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية السائدة بحيث تصبح مواطية لقيام نموذج من النمو المستقل والمستقر لقد كان التصنيع هو العمليه التي حولت المجتمع الاروري من اقتصاد زراعي اساسا الى اقتصاد دينامي حديث • ولكن يحدث التصنيع كان لا بد من تحطيم العلاقات الاجتماعية لا طلاق سراح الايدي العاملة من الزراعة ولقد مير الاساس الاقتصادي لهيمنة الصناعة الاقتصادية • وخلال هذه العملية تغيرت الاتجاهات التقليدية المحبذة للخصوصية المرتفعة وادت المشاركة في التنظيم الاقتصادي الحديث للمصنع الى زيادة التحضر والى تغيير دافعية الابوة والتأثير على اتجاهات الخصوصية •

وفي الوقت الذي بدأت فيه بلدان العالم الثالث برامج تصنيع طموحة ، فإن القاعدة الصناعية لا تزال صغيرة وعملية التصنيع لا تزال محدودة • ولا تزال القطاعات الزراعية والحرفية التقليدية تمثل المستودع الرئيسي للأيدي العاملة في بلدان العالم الثالث • كما ان العلاقات الاجتماعية التقليدية ( خاصة العلاقات الاسرية ) المصحوبة بالبني الانتاجية التقليدية هي السائدة • بل ان حدوث نمو اقتصادي كبير غير مصحوب بعملية تصنيع ملحوظة ( كما هو الحال في كثير من البلدان المنتجة للنفط ) قد يدعم العلاقات الاجتماعية التقليدية • وتؤدي زيادة الرفاهية الاقتصادية الى خفض معدلات الوفيات بصورة سريعة جدا • بيد ان معدلات الخصوصية العالية تزيد هي الاخرى خلال هذه العملية • وقد تصبح هذه الاتجاهات اسرع حدوثا في ظل غياب سياسات اساسية لا عادة التوزيع •

ندرس في هذه الورقة التفاعلات بين عمليات التنمية ، والفارق الاجتماعي\_الاقتصادي وانماط الزيادة السكانية في العالم العربي • وفي حين ان معظم البلدان العربية قليلة السكان نسبيا فان مصر واليمن تقدمان حالتي " ما يسمى " بفرضية الاكتظاظ السكاني • ويمثل التفاعل بين الاتجاهات السكانية والفارق الاجتماعي الاقتصادي في هذين البلدين الاخرين ، تحديا خطيرًا في وجه جهود التنمية ، بسبب عدم حدوث تغيرات هيكلية عميقة • وفضلا عن ذلك ، اثرت التغيرات في العلاقات فيما بين الدول العربية ، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في السبعينيات ( الهجرة ) تأثيرا شديدا على ديناميات السكان وجهود التنمية في الدول العربية المفتقرة الى رأس المال ( خاصة مصر ) •

وتقدم عمليات التنمية في الدول العربية الغنية ، رغم أنها غير مهددة بطريقة مباشرة بمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة ، حالة مثيرة للاهتمام من حالات النمو الاقتصادي المرتفع غير المصحوب بعملية تصنيع ملموسة • وتبين دراسة للانماط الديموغرافية بالدول العربية الغنية صحة الفرضية المطروحة أعلاه ، بمعنى أن زيادة الرفاهية الاقتصادية مع عدم وجود تغيرات هيكلية يمكن أن تقوى العلاقات الاجتماعية التقليدية ، وبالتالي تحافظ على معدلات الخصوبة المرتفعة •

وبناءً عليه فإننا سوف نتناول بالدراسة ما يلي :

- ١ - انماط الزيادة السكانية في البلدان العربية
- ٢ - التفاعل بين الزيادة السكانية والفارق الاجتماعي - الاقتصاديات
- ٣ - التصنيع ، الفوارق الاجتماعية - الاقتصاديات والزيادة السكانية
- ٤ - وأخيراً المضامين السياسية للنتائج التي تتوصل إليها

أولاً : الزيادة السكانية والتنمية في العالم العربي

تنتسب نظرية الانتقال الديموغرافي ، المستندة من النماذج التاريخية الأوربية لزيادة السكانية واتجاهات التنمية ، بأنه في حالة زيادة النمو الاقتصادي تمثل معدلات الخصوبة التي الانخفاض • ومن الناحية الافتراضية تواجه بلدان العالم الثالث انتقالاً ديموغرافياً • فقد أدى تحسين المرافق الصحية وتحسين الخدمة وزيادة الرفاهية الاقتصادية إلى خفض معدلات الوفيات • أما معدلات الخصوبة فلا تزال ابطأ في الاستجابة ويترتب على الهوة بين معدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة حدوث معدلات زيادة سكانية سريعة ( Leibenstein , 1974 ) •

وتحاول نظريتان اقتصاديتان رئيسيتان تفسير العلاقة بين مستويات الخصوبة والتنمية بما ونظرية المالتسين الجدد ونظرية الاقتصاد الجزئي •

يعتقد المالتسين الجدد بفكرة مالتس المركزية بشأن وجود "مصددة التوازن السكاني عند مستوى منخفض" • أي أنه عند وجود مستويات دخل متقدمة جداً ، يكون كل من معدلاتي المواليد والوفيات منخفضين جداً ، بحيث تصل معدلات الزيادة السكانية إلى درجة الصفر ان لم تصبح سلبية • ومع حدوث قدر من الارتفاع في الدخل الفردي تمثل معدلات الزيادة السكانية إلى التفوق على معدلات النمو الاقتصادي • وتترك الزيادة السكانية المرتفعة تأثيرات

سلبية على النمو الاقتصادي الذي ينخفض بدوره وبالتالي يدوم التخلف • ولن تكون امام البلدان المختلفة اى فرصة لتحقيق تراكم اكبر لرأس المال ونمو مستقر الا اذا اصبحت معدلات الزيادة السكانية ابطأ من معدلات النمو الاقتصادي • وبصورة مصاحبة لذلك تكون معدلات الزيادة السكانية منخفضة ويتم الانتقال demografique عند وجود مستويات دخل فرد مرتفعة • (Spengler, 1966)

اما نظرية الاقتصاد الجزئي وتفسر الخصوبة ( وهي العنصر الرئيسي في حدوث معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ) بلغة عملية اتخاذ القرار الفردي (الاسرة) ، وهو ما يقترب من سلوك المستهلك • اذ مع افتراض وجود عقلانية اقتصادية ودالة افاده بالنسبة للأطفال ، ستحدد الاسر عدد الاطفال المرغوب فيهم على ضوء المزايا والتكاليف النسبية لهم • ويميل الدخل الاعلى الى توليد طلب اكبر على الاطفال • بيد ان المستهلك الرشيد عند مستويات الدخل يأخذ من الحساب الثمن الصافي للأطفال اى الفرق بين مزايا وتكاليف التنشئة ، والتعليم والكلفة البديلة لوقت الام • وكلما ارتفع صافي ثمن الاطفال قل الطلب عليهم • كذلك يمكن ان يتنافس الطلب على السلع الاخرى ، خاصة السلع الاستهلاكية المستمرة ، مع الطلب على الاطفال • فكلما ارتفعت اسعار السلع المنافسة ، زاد عدد الاطفال المطلوب ولادتهم بيد انه كلما زادت الشهية لاقتناء السلع انخفض الطلب على الاطفال (Becker & Lewis 1973, 1974)

وكما نرى فانه بينما توعد نظرية المalthusian theory الجدد على العلاقة بين الزيادة السكانية والدخل الفردي فان نظرية الاقتصاد الجزئي توعد على السلوك الفردي •

ان الفرق بين النظريتين ليس اساسيا بالصورة التي قد يجد عليها • فطلب الاسر على الاطفال يتاثر بمستوى دخلها • اذ مع وجود مستويات مرتفعة للدخل ، تبرز تكاليف الاطفال مزاياهم ، في حين انه في حالة مستويات الدخل الادنى يفترض ان المزايا تكون اكبر ، مما يعود الى اثارة طلب اكبر عليهم • وفضلا عن ذلك تميل اسعار السلع الاستهلاكية الاخرى المرغوب فيها الى الارتفاع وتصبح التكاليف البديلة خاصة "الكلفة البديلة لوقت الام" ادنى من ثمن الاطفال ، وبالتالي يحدث طلب اكبر على الاطفال • على اى حال نجد ان لنظرية الاقتصاد الجزئي قوة تفسيرية اكبر لانها تأخذ في الاعتبار عددا من المتغيرات اكبر من الدخل الفردي وحده •

على المستوى التجريبى ، نجد ان فرضية المالتسيين الجدد بشأن وجود علاقة بين مستويات الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة مشكوك فيها على احسن الفروض بالنسبة للعالم العربى . اذ يتضح من عينتنا من الدول العربية ، ان العلاقة بين الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة ليست واضحة بصورة لا ليس فيها كما هو الحال بالنسبة لمضمون النظرية او البحوث التجريبية المكثرة ( انظر الجدول رقم ١ ) .

على ان الدول العربية ليست فريدة من حيث اظهار ضعف العلاقة بين الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة . فالعينة التالية من بلدان العالم الثالث ، برغم اظهارها ارتباط بين مستويات الدخل الفردى ومعدلات المواليد ، الا انها تشير الى وجود بعض الاستثناءات الملحوظة ( انظر الجدول رقم ٢ ) . على سبيل المثال نجد ان سرى لانكا ، حيث يبلغ الدخل الفردى فيها ٣٢٠ دولارا ، لديها معدل مواليد في ١٩٨٠ ( ٢٨ في الالف ) ادنى من بلدان مثل البرازيل وفنزويلا والمكسيك التي يتراوح الدخل الفردى فيها بين ٣٦٣٠ دولار و ٤٠٩٠ دولار على التوالي .

اذا كانت العلاقة بين النمو الاقتصادى ، مقاسا بالدخل الفردى وبين معدلات الخصوبة علاقة غير حاسمة كما يتضح من حالة البلدان العربية وبعض بلدان العالم الثالث الاخرى ، فان الا جابة يمكن ان توجد في مكان آخر .

- ٦ -

الجدول رقم (١)

البلد	الدخل الفردي (بالدولار) ١٩٨٠	معدلات المواليد الخام (بالألف) ١٩٨٠	معدلات المواليد الخام (بالألف) ١٩٦٠	معدل المواليد الخام (بالألف) ١٩٦٠
السودان	٤١٠	٤٧	٤٧	٢٥
اليمن الديمقرطي	٤٢٠	٥٠	٤٦	٢٩
اليمن العربية	٤٣٠	٥٠	٤٧	٢٩
مصر *	٥٨٠	٤٤	(٣٨)٣٥	١٩
المغرب	٩٠٠	٥٢	٤٤	٢٣
تونس	١٣١٠	٤٩	٣٥	٢١
سوريا	١٣٤٠	٤٧	٤٥	١٨
الأردن	١٤٢٠	٤٧	٤٤	٢٠
لبنان	-	٤٣	٣٠	١٤
الجزائر	٢٠٥٠	٥٠	٤٦	٢٣
العراق	٣٠٢٠	٤٩	٤٥	٢٠
ليبيا	٨٦٤٠	٤٩	٤٥	١٩
المملكة السعودية	١١٦٦٠	٤٩	٤٤	٢٣
الكويت	١٩٨٣٠	٤٤	٣٩	١٠
الامارات العربية	٢٦٨٥٠	٤٦	٢٨	١٩

World Bank Development Report, Washington D.C., 1982.

المصدر :

\* بالنسبة لمصر ، تتراوح الأرقام المصرية عن معدلات المواليد الخام بالنسبة لسنة ١٩٨٠ بين ٤١

و ٣٨ في الالف .

الجدول رقم (٢)

البلد	معدل المواليد الخام (بالالف)	الدخل الفردي (١٩٨٠)	النسبة المئوية للزيادة السنوية في الدخل (١٩٦٠—١٩٨٠)		
				(١٩٨٠)	(١٩٦٠)
البرازيل	٤٣	٣٠	٢٠٥٠	٥٠	٥٠
الأرجنتين	٤٤	٢١	٢٣٩٠	٢٢	٢٢
فنزويلا	٤٦	٣٥	٣٦٣٠	٦٢	٦٢
سريلانكا	٣٦	٢٨	٢٧٠	٢٤	٢٤
كوريا الجنوبية	٤٣	٢٤	١٥٢٠	٧٢	٧٢
بنجلاديش	٥٤	٤٥	١٣٠	—	—
كولومبيا	٤٦	٣٠	١١٨٠	٣٠	٣٠
الهند	٤٤	٣٦	٢٤٠	٤١	٤١
المكسيك	٤٥	٣٧	٢٠٩٠	٦٢	٦٢
بيرو	٤٧	٣٦	٩٣٠	١١	١١
الفلبين	٤٦	٣٤	٦٩٠	٢٨	٢٨
السنغال	٤٨	٤٨	٤٠٠	٣٢	٣٢
كوسตารيكا	٤٧	٢٩	١٢٣٠	٣٢	٣٢

World Bank Development Report, Washington D.C., 1982.

المصدر :

### ثانياً : الزيادة السكانية والفارق الاجتماعي - الاقتصادي :

كان من الممكن ان يصبح الدخل الفردي مصدراً جيداً للتبؤ بمعدلات الخصوبة لو جرى توزيع مزايا النمو الاقتصادي توزيعاً عادلاً . ويبين دعاة هذا الرأي حججه على أساس عاملين متربطين هما :

١ - توهدت البحوث التجريبية ان الفوارق في الدخل زادت اثناء عملية النمو الاقتصادي ولم تتحقق آثار التدفق المتوقعة من خلال التنمية . فقد كانت استراتيجيات التنمية المتبعة منحازة للمناطق الحضرية ، لذلك ازدادت الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية حدّة ( Repetto, 1979, Repetto, 1973, Grove, 1979, Adelman & Marris, 1979 ) ويجزم انه في معظم بلدان العالم الثالث " ٠٠٠ تتلقى الاسر الواقعة في النصف الأسفل من مقياس الدخل ، بصورة مجملة ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من مجموع الدخل الفردي في حين أنها مسؤولة عن ثلاثة أرباع المواليد وعلى طرف النقيض الآخر ، يمكن ان تتلقى اغنى ١٠ في المائة من الاسر ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من مجموع دخل الاسر " ( Repetto, 1979, P.4 ) .

٢ - توهدت البحوث التي جرت على اساس المقارنات بين الدول وعلى اساس السلسلة الزمنية ان الاختلافات في معدلات الخصوبة بين بلدان العالم الثالث تفسرها الى حد كبير نماذج توزيع الدخل . ( Simon, 1974, Kocker, 1974, Repetto, 1974 ) وقد حققت بلدان العالم الثالث التي بذلت جهداً في إعادة توزيع الدخل ( عن طريق التحويلات او إعادة توزيع اصول الثروة خاصة الاراضي الزراعية في المناطق الريفية ) انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الخصوبة . ومن ناحية اخرى اثارت الخصوبة المنخفضة نمواً اقتصادياً مما عزز التنمية . ويبوهد Repetto ان توزيع الدخل بهذه الصورة مسؤول اساساً عن انماط الخصوبة والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الاخرى المرتبطة بالخصوصية مثل التعليم ، ومشاركة المرأة في قوة العمل ، ووفيات الاطفال ، الخ . باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستويات الدخل . ( Repetto, 1974 ) .

وطبقاً لهذا الرأي فان التوزيع الاكثر عدالة للدخل عن طريق زيادة المستويات التعليمية والصحية للشريحة الفقيرة من المجتمع يجعل تنظيم الاسرة اسهل مناً واكثر قبولاً على السواء . ان زيادة دخل الفقراء تخفض من الحاجة الى تشغيل الاطفال ( وخاصة في المناطق الريفية ) وتزيد من كلفة الاطفال ، سواءً من حيث التكاليف الحقيقة ( مثل التعليم ) او كلفة الخيال ( مثل دخل الامهات المهدّر من العمل خارج نطاق الاسرة ) . ويبعدى انخفاض الخصوبة

عن طريق التوزيع الاكثر عدالة للدخل الى خفض الاستهلاك وزيادة المدخرات والاستثمارات .  
وسوف تؤدى مستويات التنمية المرتفعة ، خاصة بالنسبة لفقراء الريف ، الى تقوية الاتجاه نحو  
خفض الخصوبة . ومثل هذه العملية ستؤدى الى تعزيز مسار التنمية . بيد انه اذا كانت  
مزايا النمو الاقتصادي حصيلة اغنياء بصورة اساسية ، فان المعدلات العامة للخصوصية  
لن تتأثر تأثيراً كبيراً . ونظراً لأن معدل الخصوبة لدى الصنوفة الميسورة منخفض فعلاً ، فإن  
الدخل الأعلى لهذه الفئات الاخيرة لا يكون لها أي تأثير على سلوكهم بالنسبة للخصوصية .

على اي حال يحذر بعض الباحثين من ان الفوارق في الدخل قد لا تعكس المدى الذي  
تنتشر به الرفاهية الاجتماعية انتشاراً متساوياً . فكثير من بلدان العالم الثالث تقدم الخدمات  
التعليمية والصحية الى الشرائح الفقيرة من المجتمع سواء بتكليف منخفضة جداً او مجانية .  
وقد لا تعكس انصبة الدخل الانتشار الفعلي لهذه الخدمات التي تعتبر ذات اهمية اساسية  
في تقرير مسلك الخصوبة . وفضلاً عن ذلك ، تميل الخدمات الاجتماعية الى التحسن مع  
ارتفاع مستويات الدخل . ومن المتوقع ان نجد لدى البلدان الغنية موعشرات افضل من غيرها .

ولكي نأخذ في الحساب كلاً من اثار توزيع الدخل وانتشار الخدمات الاجتماعية ( خاصة  
التعليم والصحة ) على انماط الخصوبة ، اخترنا عدداً من الدول بصورة عشوائية اضافة الى  
البلدان العربية حتى يمكن المقارنة .

ان حجة العلاقة بين الفوارق في الدخل ومعدلات الخصوبة حجة مقنعة . ولسوء الحظ  
ان بيانات توزيع الدخل ليست متوفرة الا في عدد قليل من البلدان العربية فقط . بيد اننا  
نستطيع ملاحظة وجود ارتباط بين معدلات الخصوبة ومقاييس توزيع الدخل من الجدول رقم ٣ .  
ان لدى الدول الصناعية المقترحة اجمالاً توزيعاً للدخل اكثر عدالة مما هو عليه في بلدان  
العالم الثالث ، بما في ذلك البلدان العربية . وفي داخل مجموعة العالم الثالث ، لا يزال  
الارتباط بين معدلات الخصوبة وتوزيع الدخل قوياً .

ان الموعشرات الاجتماعية – الاقتصادية مثل توقع الحياة ووفيات الاطفال وعدد السكان  
لكل طبيب ومعدلات الانتساب حسب العمر ، في المدارس الابتدائية والثانوية ( خاصة تعليم  
البنات ) ، ان كافة هذه المتطلبات ايضاً تعكس انتشار التعليم والخدمات الصحية . وتظهر  
البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة توقع حياة ادنى ووفيات اطفال اعلى ومعدلات انتساب  
ادنى وخدمات صحية دنيا ( مقدرة بعد السكان لكل طبيب ) . واذا رأينا ان هذه الخدمات  
موزعة توزيعاً غير عادل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وعبر المجموعات الاجتماعية .

الاقتصادية فاننا يمكن ان نخلص الى ان المستويات الدنيا للموعشرات الاجتماعية مرتبطة بقلة الافادة منها خاصة بالنسبة للفقراء الذين يحتاجونها اكثر من غيرهم .

بيد اننا نلاحظ وجود بعض الاستثناءات عن النموذج العام :

١ - فالبلدان العربية الغنية بالنفط لديها موعشرات اجتماعية لا تتناسب مع مستويات الدخل المرتفعة بها . اذ ان عدد السكان لكل طبيب في المملكة العربية السعودية لا يزال اعلى منه في مصر وتعليم البنات في المستوى الابتدائي لا يزال منخفضا جدا في جميع الدول العربية باستثناء الكويت ولibia وال العراق والاردن والمغرب . وتوقع الحياة في ازيد ياد ما عدا في السودان واليمنيين حيث يبلغ حوالي ٤٥ ٠ ان تفسير استمرار معدلات الخصوبة المرتفعة في البلدان الغنية بالنفط قد يكون على الاكثر دالة على المستويات المنخفضة نسبيا في الصحة والتعليم (باستثناء الكويت والامارات اللتين لديهما بسبب هذا الامر، معدلات خصوبة ادنى) .

٢ - ان البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل وانماط الخصوبة، على حين توفر العلاقة بين ارتفاع الخصوبة وتزايد الفوارق فانها تتضمن بعض اوجه التضارب . فعلى سبيل المثال نجد ان البرازيل، وهي تمثل حالة من أقصى حالات التباين في توزيع الدخل (٩٪:٥٪) لديها معدل خصوبة ادنى من معظم البلدان العربية التي تظهر فروقا ادنى بكثير جدا في الدخل . كذلك نجد ان معدل الخصوبة بالبرازيل لعام ١٩٨٠ أعلى قليلا من معدل سرى لانكا التي لديها حالة من أفضل حالات العدالة بمقاييس توزيع الدخل (٦٪:٢٪) . وقد توحى هذه المقارنة بضعف العلاقة بين توزيع الدخل ومعدلات الخصوبة في احسن حالاتها . كما أنه لا يمكن تفسير انخفاض معدلات الخصوبة البرازيلية بالمقارنة بالخصوصية في البلدان العربية بقيمة الموعشرات الاجتماعية - الاقتصادية . فالموعشرات الاجتماعية الاقتصادية العربية ان لم تكن أفضل من الموعشرات البرازيلية في ١٩٨٠ فانها ليست بأسوأ منها . كما ان مستويات الدخل الفردى لا يمكن ان تفسر التباين العربي - البرازيلي في معدلات الخصوبة، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار مستويات الدخل في البلدان العربية الغنية بالنفط .

بيد اننا اذا ما قارنا معدلات الخصوبة في البرازيل بمعدلاتها في البلدان الأخرى من نفس مستوى درجة التصنيع مثل الارجنتين وكوريا الجنوبية، يتضح أن تلك البلدان الاكثر عدالة في توزيع الدخل، لديها معدلات خصوبة ادنى . وكموشرات على مستوى التصنيع، استخدمنا موعشرين اساسيين هما : النسبة المئوية لا جمالي الناتج القومي المستند من قطاع الصناعة التحويلية والنسبة المئوية للإيدى العاملة المستخدمة في الصناعة (الجدولين ٥ و ٦) . بالنسبة للبرازيل والارجنتين وكوريا الجنوبية تبلغ حصة الصناعات التحويلية في

جدول رقم (٢)

البلدان العربية	معدل المواليد الخام (بالالف) (١٩٨٠)	حصة الدخل لا على ٤٠٪ من السكان حصة الدخل لا دون ٤٠٪ من السكان
السودان	٤٧	٤٥٤
مصر	٤٠	٣٣٤
المغرب	٤٤	٤٩
تونس	٣٥	٣٦٣
بلدان العالم الثالث		
البرازيل	٣٠	٩٥
الأرجنتين	٢١	٣٥٦
فنزويلا	٣٥	٥٢٤
سوريناكا	٢٨	٢٣٦
كوريا الجنوبية	٢٤	٢٦٠
كостاريكا	٢٩	٤٥٦
الهند	٣٦	٣٩
البلدان المتقدمة		
المملكة المتحدة	١٤	١٩٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦	٢٠٠
هولندا	١٣	١٦٩
فرنسا	١٤	٢٧٩
الدانمارك	١٣	١٨٦
اليابان	١٤	١٩٥

World Bank Development Report,  
Washington, D.C. 1982.

المصادر : جمعت معدلات المواليد الخام من ،

حسب توزيع الدخل بالنسبة للبلدان العربية من توزيع النسبة الدخل من مقال " خواجية ، " توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في العالم العربي " ، المستقبل العربي (١٩٨١) " ، بالنسبة للبلدان الأخرى اعتمدنا على النسبة الدخل الوارد في تقرير البنك الدولي ( مرجع سابق )

**الجدول رقم (٤) : المؤشرات الاجتماعية للبلدان العربية ويعبر بذلك عن العالم الثالث**

البلد	توقع الحياة	وفيات الأطفال	عدد السكان	النسبة المئوية للبالغين المقيد بن بالنسبة لعدد السكان في الفئة
المجموع	بنين	بنات	التعليم الثانوي	العمريه المقابلة (٩٧٩)
السودان	٦٤	٦٣	١٣٤	١٦
اليمن الديمقرطي	٥٣	٤٣	١٤٣	٣١
اليمن العربي	٤٣	٣٤	١١٦٧	٤
مصر	٥٧	٤٧	١٠٣	٨
المغرب	٦٠	٥٧	١٠٠	٢٣
تونس	٦٠	٥٩	١٠٠	٢٥
الأردن	٦١	٥٩	٦٩	٢٤
سوريا	٦٠	٥٧	٦٢	٢٧
لبنان	٦٦	٥٧	٦٠	٠
الجزائر	٦٠	٥٣	١١٣	٣١
العراق	٦٧	٥٨	١٢٩	٥٨
ليبيا	٦٠	٥٧	١٢٩	٦٧
المملكة العربية السعودية	٥٤	٥٣	١٢٣	٣١
الكويت	٧٠	٦٣	٦٤	٢٤
الإمارات العربية	٦٣	٥٣	٦٣	٣٢
البرازيل	٦٣	٥٣	٦٠	٦٦
الارجنتين	٦٠	٥٣	٥٣	٦٠
فنزويلا	٦٧	٥٣	٣٢	٦٧
كوريا الجنوبية	٦٥	٣٢	١١٣	١١

Source : World Bank Development Report, Washington D.C., 1982

المصدر :

اجمالي الناتج القومي ٣٠ بالمائة على حين يتراوح نصيب الصناعة التحويلية بالنسبة للاقطان العربية (باستثناء مصر) ما بين ٤ بالمائة و ١٧ بالمائة على أقصى حد . ويبدو أن البلدان العربية الغنية بالنفط مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات بل وحتى العراق لديها أدنى النسب المئوية في العينة كلها (من ٤ بالمائة إلى ٦ بالمائة) .  
و عند المستويات العليا من التصنيع، يвид وأن التوزيع الأكثر عدالة للدخل يعزز الميل إلى خفض معدل الخصوبة .

وهذا واضح في حالة البرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية التي توجد لديها موعشرات توزيع الدخل التالية (٩:٥ - ٣:٥ - ٦:٢) ومعدلات خصوبة بلغت (٣٠ ، ٣١ ، ٣٤) على التوالي :

تقول فرضيتنا الرئيسية أنه في البلدان ذات مستويات التصنيع المتساوية يكون لتوزيع الدخل الأكثر عدالة تأثير أشد على خفض الخصوبة . ويبدو وأن هذا يوحي بأن معدلات الخصوبة تميل إلى الانخفاض بسرعة في إطار سياسات التنمية التي تحدث تغيرات هيكلية ملموسة عن طريق التصنيع . أما توزيع الدخل، فعلى حين أنه عامل هام يؤثّر في سلوك الخصوبة، إلا أنه ليس في حد ذاته عاملًا كافياً لاحداث خفض ملموس في معدلات الخصوبة . ذلك أن تأثير العدالة الأكبر في توزيع الدخل يزداد ازيداً دارياً خلال عمليات التصنيع .

التصنيع وتوزيع الدخل ومعدلات الزيادة السكانية :

تؤيد هذه الفرضية نتائج دراسة تجريبية جرت برعاية المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الأسرة بالقاهرة، مصر . لقد انصب اهتمام البحث على التفاعل بين الاختلافات في الموعشرات الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية وبعض مقاييس الزيادة السكانية (١) . استخدم نموذج يقارن بين بيانات عدة دول وقد توفرت بيانات عن ٣٦ بلداً متقدماً وناميماً على السواء، عند نقطتين زمنيتين هما ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . تم تجميع ٢٧ موعشاً اجتماعياً - اقتصادياً للتنمية في فئات حسب العناصر الآتية لاختبار أثرها التفاضلي على معدلات الخصوبة:

— عنصر تعليمي

— عنصر اقتصادي قسم إلى المجموعات الفرعية الآتية :

— القطاع الزراعي

— القطاع الصناعي

— قطاع التجارة الخارجية

— الموعشرات الاجتماعية الأخرى :

— العمالة القطاعية ما عدا الزراعة

— مصادر اجمالي الناتج المحلي

— رقم قياسي عام للرفاهية - الدخل الفردى

جدول رقم (٥) : توزيع اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للبلدان العربية وبعض البلدان شبه الصناعية  
(١٩٨٠)

البلد	معدل الوفيات الخام في الالف	النسبة المئوية لاجمالي الناتج المحلي المستخدمين الصناعية التمويلية	النسبة المئوية لاجمالي الناتج المحلي المستخدمين الصناعية	النسبة المئوية لاجمالي الناتج المحلي المستخدمين الزراعية	النسبة المئوية لاجمالي الناتج المحلي المستخدمين الصناعية	البلدان العربية
السودان	٤٧	٦	١٤	٣٨	٤٨	
اليمن الديموقراطي	٤٦	١٤	٢٨	١٣	٥٩	
اليمن العربية	٤٢	٦	١٦	٢٩	٥٠	
مصر	* (٤١) ٣٥	٢٨	٣٥	٢٣	٤٣	
المغرب	٤٤	١٧	٣٢	١٨	٥٠	
تونس	٣٥	١٣	٣٥	١٧	٤٨	
سوريا	٤٥	٢١	٢٧	٢٠	٥٣	
الأردن	٤٤	١٦	٣٢	٨	٦٠	
لبنان	٣٠	(١٩٦٠) ٦٨ (١٩٦٠) ١٣ (١٩٦٠) ١٢ (١٩٦٠) ٢٠ (١٩٦٠) ١٢				
الجزائر	٤٦	١٤	٥٧	٦	٣٧	
العراق	٤٠	٦	٢٣	٢	١٩	
ليبيا	٤٠	٤	٧٢	٢	٤٦	
المملكة العربية السعودية	٤٤	٤	٧٨	١	٢١	
الكويت	٣٩	٦	٧٩	٠	٢١	
الامارات العربية	٢٨	٤	٧٧	١	٢٢	
<u>الدول شبه الصناعية</u>						
البرازيل	٣٠	٥٣	٣٧	١٠	٥٣	
الارجنتين	٤١	(١٩٦٠) ٤٦ (١٩٦٠) ٣٢ (١٩٦٠) ٣٨ (١٩٦٠) ١٦				
كوريا الجنوبية	٤٤	٤٣	٢٨	١٦	٤٣	

World Bank Development Report, Washington D.C., 1982

المصدر :

\* هذا هو رقم الجهاز المركزي للتटعيبة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٠ . الكتاب السنوي الاحصائي ، ١٩٨٣

جدول رقم (٦) : توزيع قوة العمل بالنسبة للبلدان العربية  
وبعض البلدان شبه الصناعية

البلد	معدل المواليد الخام في الالف	النسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة	النسبة المئوية لقوة العمل في الصناعة	النسبة المئوية لقوة العمل في الخدمات
البلدان العربية				
السودان	٤٧	٢٢	١٠	١٨
اليمن الديمقرطي	٤٦	٤٠	١٠	٤٠
اليمن العربية	٤٧	٢٠	١١	١٤
مصر *	(٤١)٣٥	٠٠	٣٠	٢٠
المغرب	٤٤	٥٢	٢١	٢٧
تونس	٣٥	٣٤	٣٣	٣٣
سوريا	٤٠	٣٣	٢١	٣٦
الأردن	٤٤	٢٠	٢٠	٦٠
لبنان	٣٠	١١	٢٧	٦٢
الجزائر	٤٦	٢٥	٢٥	٥٠
العراق	٤٥	٤٢	٢٦	٣٢
ليبيا	٤٥	١٩	٢٨	٥٣
المملكة العربية السعودية	٤٤	٦١	١٤	٤٥
الكويت	٣٩	٢	٣٤	٦٤
الامارات العربية	٢٨	-	-	-
البلدان شبه الصناعية				
البرازيل	٣٠	٣٠	٢٤	٤٦
الأرجنتين	٢١	١٣	٢٨	٥٩
كوريا الجنوبية	٢٤	٣٤	٢٩	٣٧

المصدر :  
 \* الرقم الوارد بين قوسين اخذ من الكتاب السنوي الا حصائي ، ١٩٨٣ الصادر عن الجهاز المركزي  
 للتعداد العامة والا حصاء

اجريت ثلاثة تجارب شملت الاولى منها جميع المتغيرات السبعة والعشرين • وخلال التجربة الثانية استبعدت تسعة مؤشرات لتخفيض درجة التسامت واستخدمت التجربة الاخيرة اهم سبعة مؤشرات فقط باعتبارها تمثل العناصر المناسبة المميزة للمستوى المجتمعي للتنمية •

وباستخدام اجراءات الجمع العنقودي، حصلنا على التوزيع التالي للدول حسب المراتب:

المجموعة الاولى (م - ١) : أعلى مستوى للتنمية : وشملت بصورة اساسية بلدان من امريكا الشمالية وغرب اوروبا هي : سويسرا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا والسويد وكندا والمانيا الاتحادية والدانمرك والنرويج •

المجموعة الثانية (م - ٢) : البلدان المتقدمة النمو :

ويمكن وصفها بأنها ذات البنية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في غرب اوروبا • وتدخل في هذه المجموعة عشرة بلدان هي : هولندا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا واستراليا ونيوزيلاندا وفنلندا واليابان وايطاليا •

المجموعة الثالثة (م - ٣) : البلدان شبه المتقدمة النمو : وتشمل هذه المجموعة بلدان جنوب اوروبا اضافة الى ايرلندا وبعض بلدان امريكا اللاتينية • وعلى العموم اشتراك ستة بلدان من بين عينتنا في نفس الخصائص المكونة للمجموعة الثالثة وهي : ايرلندا والارجنتين واسبانيا واليونان ويوغسلافيا والبرتغال وشيلي •

المجموعة الرابعة (م - ٤) : البلدان النامية : ضمت المجموعة الاخيرة العراق وايران والمكسيك والفلبين وتركيا ومصر والمغرب وتايلاند وغاناما والهند واندونيسيا •

وتبيّن نتائج دراسة تأثير معدل التغيير بالمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية على معدل التغيير في معدلات الخصوبة ما يلي :

١- ان البلاد التي تنتهي بوجه عام الى ما نسميه "بالاسلوب العربي" او نموذج التنمية الرأسمالي تشكل فعلاً مجموعات اقليمية، بحسب مستوى التصنيع الذي يعكس خصائص اجتماعية - اقتصادية مميزة •

٢- ان نمط العلاقة بين السكان والتنمية هو غير خطى •

٣- ان المؤشرات التي لها أقوى تأثير على التغييرات في الخصوبة (في م - ٣ و م - ٤) هي تلك المؤشرات المتصلة بالبنية الانتاجية الاساسية ( خاصة تلك المتصلة بالتصنيع ) •

٤- ان التغييرات في المؤشرات الاجتماعية كالتعليم والصحة يكون لها تأثير أشد على الخصوبة عند مستويات التصنيع العليا ( م - ١ و م - ٢ ) • ويكون تأثيرها اضعف عند مستويات التنمية الدنيا •

وتفسر هذه النتائج الى حد بعيد ارتفاع معدلات الخصوبة في البلدان العربية  
ذلك تحقق النمو في الاقطان العربية الغنية عن طريق اعادة توزيع الدخل من البلاد  
المستوردة للنفط الى البلاد المصدرة له . ولم يحدث اي تصنيع ملموس . وفضلا عن ذلك  
تبذل الفوارق في الدخل اعلى في الاقطان العربية منها في بلدان العالم الثالث الاخرى  
التي حققت معدلات خصوبة ادنى ( مثل سریلانكا وكوريا الجنوبية ) . وفي البلدان  
العربية الفقيرة خاصة تلك التي يوجد بها توزيع اكثر عدالة للدخل ( مثل مصر وتونس )  
ومستويات اعلى للتصنيع، نجد ان معدلات الخصوبة ادنى . بيد ان مصر على ما يبديه  
قد شهدت مؤخرا ردة في اتجاهات معدلات المواليد . فقد كانت معدلات المواليد قد  
انخفضت بصورة منتظمة خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٢٣ . وبعد ١٩٢٣ ارتفعت  
معدلات الخصوبة بسرعة لتصل الى ٤١ في الالف في ١٩٨٠ .

ويؤيد سلوك الخصوبة في مصر فرضيتنا . فقد حدث الانخفاض اساسا في الستينات  
حين كان التصنيع يسير بسرعة وكانت تدابير اعادة توزيع الدخل تطبق . كما كانت الخدمات  
الاساسية في التعليم والصحة قد امتدت لتشمل غالبية السكان بشكل مجاني تقريبا .  
ذلك طبقت آنذاك اجراءات دعم المواد الغذائية، وضمانات الاجور، وتحديد الایجابات ،  
والاصلاحات الزراعية . فاحدثت عملية اعادة التوزيع المصحوبة بالنمو اثارها على معدلات  
المواليد . اما الردة التي حدثت في السبعينيات فيمكن ان تعزى الى ما يلي :

١ - قد يعزى جزء من الانخفاض في معدلات المواليد ( خاصة في الفترة من ١٩٦٧  
الى ١٩٢٢ ) الى حالة الحرب بين مصر واسرائيل . فقد بقي المجندون الشبان في  
الجيش لفترات امتدت بين ثلاث وست سنوات، فتأخرت بالتالي عقود الزواج ، وبعد تسريحهم  
في ١٩٢٢ تمت الزيجات، وهنا تتوقع حدوث بعض الارتفاع في معدلات المواليد .

٢ - بيد اننا نرى ان العامل الاكبر تأثيرا في الردة في معدلات الخصوبة تعود  
الى النزوح الواسع الى الاقطان العربية الغنية بالنفط . فقد اسفرت الهجرة عن حدوث  
زيادة سريعة في الدخل بالنسبة لبعض طبقات السكان ( خاصة العمال غير المهرة وشبيه  
المهرة ) . وأدت زيادة الدخل، التي لا تصحبها تغيرات ملموسة في البنية الانتاجية ،  
الى تعزيز الميول التقليدية لدى هذه المجموعات، وهي ميول مسببة لمعدلات الخصوبة  
المرتفعة . ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزائدة دون حدوث تنمية حقيقة قد عُضّد  
القيم والانماط التقليدية بدلا من أن يقضى عليها .

### الخلاصة والمضامين السياسية :

توحد دراستنا التجريبية ، لمختلف الفرضيات المتعلقة بأثر مختلف الموعشرات الاجتماعية — الاقتصادية على اتجاهات الخصوبة الدور الرئيسي للتصنيع في خفض معدلات الخصوبة . وبينما وان توزيع الدخل عام هام ولكنه ليس العامل الفردي الوحيد . وذلك ان اعادة توزيع الدخل تتصرف كمحفز لاحداث مزيد من الانخفاض في الخصوبة اثناء وجود قوة دفع التصنيع او في اعقابها

لهذا يمكن ان نستخلص ان استعصاراً نماذج الخصوبة في العالم العربي على الحال ، يمكن ان يكون نتيجة للافتقار الى التصنيع واسع النطاق واستمرار الفوارق الاجتماعية — الاقتصادية المرتفعة . ان الاتجاه الديني في الاقتصاديات والبنية الاجتماعية العربية يتمثل في التحول من الاقتصاد الزراعي الى اقتصاديات الخدمات ، ولقد عجل تدفق الثروة البترولية في هذه العملية .

ان اقتصاديات الخدمات في حالة وجود مستوى اولي منخفض من التصنيع والتنمية التقنية والاجتماعية من شأنه ان يعزز مستويات الخصوبة المرتفعة لا ان يقوّيها . ويرجع هذا الى عوامل عديدة .

أولاً : ان اقتصاديات الخدمات تتفق مع الایدیولوجیات القدّرية التي تشجع الاسر الكبيرة .

ثانياً : تميل اقتصاديات الموجهة للخدمات مع وجود مستويات تصنيع منخفضة الى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تهييء الاسس الثقافية والاتجاهات الموعودة لقيام نماذج الخصوبة المرتفعة .

ثالثاً : ان اقتصاديات الخدمات بطبعتها اقتصاديات غير متجانسة التركيب ، وهي بهذه الصفة تعوق نشر الافكار والمارسات الاجتماعية الفرعية بل وانتشارها . ولهذا السبب تستطيع ملاحظة التجاوز ، وليس التفاعل ، بين مجموعات ذات اتجاهات متناقضة نحو الخصوبة ، مع تبني الاغلبية ، خاصة العاملين في قطاع الخدمات الخاصة ، للاتجاهات التقليدية .

على ان الدور المتزايد لقطاع الخدمات ، في اطار تصنيع محدود وانشطة زراعية متناقضة يدل على ما يتعلّق عليه اصحاب نظريات الـ "البني الاجتماعية غير المترابطة" ( Samir Amin, 1974 )

وتنتج عن التفسير السابق لسلوك الخصوصية في العالم العربي بعض الاستنتاجات التي تعتبر حاسمة بالنسبة لصياغة السياسات \*

ويمكن تلخيصها على النحو الآتي :

- ١ - يمكن تحقيق خفض كبير في مستويات الخصوصية عن طريق سياسة تهدف إلى تحقيق ما يلي :
  - (أ) التصنيع المكثف \*
  - (ب) إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات الفقيرة من السكان \* بيد أن الأثر الأكبر لا يتحقق عندما يكون ذلك مصحوباً بالتصنيع وليس مجرد توفير شبكات خدمات الرعاية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية \*
- ٢ - ان معدلات الخصوصية دالة بالنسبة لمستويات التنمية ، وهي تقدر تقريباً ليس بالقياس المجرد للدخل الفردي بل بالتغير المتساوق والشامل في البنية الاجتماعية – الاقتصادية الذي يزيد الانتاجية عن طريق التقدم الصناعي والتكنولوجي ، في الوقت الذي ينتشر فيه ثمارها عن طريق اشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة للاغلبية \*
- ٣ - ان اي تنمية مستمرة وشاملة في العالم العربي ، تتطلب ، لكي تسهم في خفض الخصوصية بين اشياء اخرى ، ان يتم عكس الاتجاه من اقتصاد الخدمات الى اقامة بنية اجتماعية صناعية اكثر انتاجية \*

- Miro, C.A.; G. Gonzalez & McCarthy (1982)  
Social Science Research for Population Policy  
IUSSP Papers No.21, Liege, 1982.
- Rodgers, Gerry (1983)  
Population Growth, Inequality and Poverty  
International Labour Review, Vol. 122, No.4, July-August  
1983.
- Saouma, E., Director General of the Food and Agriculture  
Organization of the United Nations  
Address on the Occasion of the Second World Food Day (1982)  
In Population and Development Review, Vol. 9, No.7.
- Simon, Herbert A. ( 1983)  
"Are Social Problems that Social Science Can Solve ? p.10  
In "the Social Sciences: Their Nature and Uses" edited by  
William H. Kruskal, University of Chicago Press, 1982 in  
Population and Development Review, Vol.9, No.1, March 1983
- Simon, J.L. (1981)  
The Ultimate Resource  
Princeton University Press, 1981
- Serageldin, Ismail ( 1983)  
Population Policies and Development in the 1980's:  
Issues and Puzzles  
Lectures delivered at the Pakistan Institute of Development  
Economics, Islamabad, January 1983.
- UN (1979 )  
Review and Appraisal of the World Population Plan of Action  
ST/ESA/SER. A/71  
New York, 1979.
- UN (1980 )  
Population Policy and Development Planning :  
Aspects of Technical Co-operation  
ST/ESA/SER E. / 21  
New York, 1980

- UN ( 1982 )  
Population Policy Briefs  
(ESA/P/WP. 67/REV. 1)  
New York, June 1982.
- US, National Security Council ( 1974 )  
Implications of World-Wide Population Growth for  
US Security and Overseas Interests  
In Population and Development Review, Vol. 8, No. 2.
- US Under Secretary of Economic Affairs ( 1980 )  
World Economic Crisis in the 1980s  
In Population and Development Review, Vol. 6, No.4.
- US Secretary of State, George P. Shultz ( 1983 )  
Address delivered on 24 February 1983 at the  
Southern Center for International Studies, Alberta, Georgia  
In Population and Development Review, Vol. 9, No.2, June 1983
- World Bank ( 1980 )  
World Development Report, 1980  
Washington, D.C., August 1980.
- B. In Arabic
  - Fergany, Nader  
Exploring Arab Futures  
Al Mostakbal Al Arabi, Beirut, May 1980.
  - Fergany, Nader  
Migration in the Arab World  
Al Mostakbal Al Arabi, Beirut, Nov. 1983.
  - Fergany, Nader  
On the Absence of Development in the Arab World  
Al Mostakbal Al Arabi, Beirut, February 1984.

